الأمم المتحدة

A/73/267

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٠ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

يورد هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٤، لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، ويسلط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء للتعجيل بتحقيق ذلك الهدف. ويعرض التقرير أيضاً الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الأول للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨. وتمثل المعالم البارزة المقبلة، بما في ذلك دورة عام ٢٠١٩ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وبلوغ منتصف مدة عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، ومؤتمر قمة المناخ القادم للأمين العام، المزمع عقده في عام ٢٠١٩، منابر عالمية لتبادل الدروس واستلهام المزيد من الإجراءات لدعم الهدف ٧.

* A/73/150.

18-12517 (A) 130818 220818

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٤، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذه، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها للاحتفال بعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، وقررت أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، بندا فرعيا بعنوان ''ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة''، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

ثانيا – الطاقة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢ – تشكل الطاقة عنصراً محورياً في تحقيق كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وترتبط الطاقة ارتباطاً لا ينفصم بكثير من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والمياه النقية والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والازدهار، وتوفير فرص العمل، وتمكين الشباب والمرأة. وإتاحة إمكانية حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة أمر أساسي لتحقيق التنمية البشرية. ومن الضروري أيضاً الانتقال إلى حلول الطاقة المستدامة من أجل إعمال اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣ – ويُعتبر الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى ''ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة''، أول هدف عالمي يتعلق بالطاقة، ويشمل خمس غايات تتعلق بتيسير الحصول على الطاقة، والكفاءة في استخدامها، ومصادر الطاقة المتجددة، ووسائل التنفيذ.

٤ – وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أجرى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أول استعراض عالمي للهدف ٧ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما شكل أول مرحلة بالغة الأهمية في تقييم التقدم المحرز حتى الآن بشأن الهدف ٧ وترابطاته مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وقد أجرى العديد من الدول الأعضاء استعراضات وطنية طوعية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ٧. وقد عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعاً لفريق استشاري تقني لذوي المصلحة المتعددين بشأن الهدف ٧ من أجل توفير مساهمات تقنية لاستعراض الهدف ٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٥ – إن تحقيق الهدف ٧ في المتناول. وقد أبرزت المناقشات التي أجريت خلال استعراض هذا الهدف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن التقدم المحرز في التكنولوجيات والتراجع السريع في التكاليف والتحولات الاستراتيجية في السياسات ونماذج الأعمال الجديدة وتزايد عدد الممارسات الفضلى، كلها أمور تعمل على تسريع عملية تحويل نظم الطاقة في العديد من الأماكن والاقتراب من تحقيق الهدف ٧. ولكي لا يُترك أحد خلف الركب، يجب أن نستفيد من هذا الزخم لتعبئة المزيد من الإرادة السياسية والتعاون، إلى جانب الزيادة في مستويات الاستثمار العام والخاص في مستقبل الطاقة المستدامة.

٦ - غير أنه إن لم تتخذ إجراءات عاجلة، لن يتمكن العالم من تحقيق الهدف ٧، ولن يتمكن بالتالي من بلوغ أهداف التنمية المستدامة الأخرى. فهناك ما يقرب من بليون شخص يعيشون في الوقت الحالي بدون كهرباء، في حين يفتقر حوالي ٣ بلايين شخص إلى وسائل للطهي النظيف. وعلى الرغم من أن توليد الطاقة باستخدام الطاقة المتجددة في توسع سريع، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في دمج الطاقة المتجددة في تطبيقات الاستخدام النهائي. وفي الوقت نفسه، فإن المعدل الحالي للتحسين في كفاءة الطاقة أقل مما هو مطلوب لتحقيق الهدف العالمي. كما أن التدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمارات العامة والخاصة في مجال الطاقة، لا تفي بالغرض.

٧ - وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يكثفوا من جهودهم ويركزوها لدعم الهدف ٧. وتشكل المناسبات العالمية البارزة المقبلة، بما فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى ودورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر القمة المقبل المعني بالمناخ الذي سيعقده الأمين العام في عام ٢٠١٩، منابر رئيسية لتبادل الدروس ولاستلهام المزيد من الإجراءات. وينبغي توظيف عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، من أجل تحفيز الزخم الدولي.

ثالثا - التقدم المحرز نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٨ - توفر الخبرات الناشئة في مختلف البلدان والقطاعات رؤى قيمة لتسريع التقدم المحرز على الصعيد العالمي نحو تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وهناك ما هو أكثر تشجيعاً من الاتجاهات العالمية الناشئة، ويتمثل في المكاسب القوية الواضحة التي تحققت في بلدان محددة في كل من العالم المتقدم النمو والعالم النامي على السواء. وهناك أدلة متزايدة تفيد بأنه باتباع نُهج شمولية وسياسات محددة الأهداف وتعزيز التعاون الدولي، يمكن تحقيق مكاسب كبيرة في مجال الطاقة النظيفة والحصول على الطاقة، وهي مكاسب من شأنها أن تحسن حياة البلايين من الناس وألا تترك أحدا خلف الركب.

٩ - وتستند الفروع التالية من التقرير إلى تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2018/64)، وإلى تجميع الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٨ (E/HLPF/2018/5)، والموجزات السياساتية بشأن التعجيل بتحقيق الهدف ٧ دعما للاستعراض الأول للهدف ٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ التي جمعها الفريق الاستشاري التقني المعني بالهدف ٧، بما في ذلك الملاحظات المقدمة من أكثر من ٥٠ كياناً تابعاً للأمم المتحدة ومنظمات أخرى، والتقرير المعنون ”تتبع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة: تقرير التقدم المحرز في مجال الطاقة لعام ٢٠١٨“، وهو تقرير مشترك صادر عن وكالة الطاقة الدولية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

ألف – لمحة عامة على الوضع العالمي

الحصول على الكهرباء

١٠ – في الوقت الحاضر، يعيش ما يقرب من بليون شخص في العالم بدون كهرباء. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، ارتفعت نسبة سكان العالم الذين أتيحت لهم فرص الحصول على الكهرباء من ٧٨ في المائة إلى ٨٧ في المائة، بينما انخفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون دون إمكانية الحصول على الكهرباء إلى حوالي بليون شخص. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيظل ٦٧٤ مليون شخص يعيشون بدون كهرباء في عام ٢٠٣٠. ولبلوغ هدف تعميم الحصول على الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠، ينبغي زيادة معدل الحصول على الكهرباء بنسبة ٠,٨ في المائة سنوياً.

١١ – وهناك إشارات تبعث على الأمل في المناطق المتأخرة في هذا المجال، إذ بدأت حلول الكهربة غير الشبكية تُحدث فرقاً من حيث استكمالها للكهربة الشبكية:

(أ) فقد زادت البلدان في المناطق الأكثر تخلفاً عن الركب من معدلات حصول السكان على الكهرباء خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، إذ بلغت نسبة ٨٦,٧ في المائة في وسط آسيا وجنوب آسيا و ٤٣ في المائة في أفريقيا جنوبي الصحراء بحلول عام ٢٠١٦: وبدأ مجموع العجز المطلق في الحصول على الكهرباء في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، الذي بلغ ذروته في عام ٢٠١٥ بما مجموعه ٥٩٥,٣ مليون شخص، في الانخفاض لأول مرة، بمقدار ٢٨,٥ مليون شخص في عام ٢٠١٦؛

(ب) وبدأت حلول الكهربة غير الشبكية تبرز كحافز على الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية: فقد ظهرت أدلة تشير إلى أن كهرباء الطاقة الشمسية غير المربوطة بالشبكة تصل إلى حوالي ١٤١ مليون شخص في المناطق الريفية في العالم النامي، مكملة الشبكة الكهربائية، وأن اعتمادها يتركز بشدة في حوالي عشر دول رائدة؛

(ج) ولا تزال القدرة الاقتنائية تشكل شاغلاً رئيسياً. فالتقديرات تشير إلى أنه حتى في البلدان التي حققت إمكانية تعميم الاستفادة، تؤثر الشواغل المتعلقة بالقدرة الاقتنائية على حوالي ٣٠ في المائة من السكان؛ أما في البلدان التي تعمل من أجل تعميم الاستفادة، فإن القدرة الاقتنائية تؤثر على ٥٧ في المائة ممن أتيحت لهم فرصة الاستفادة بالفعل.

الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة

١٢ – في الوقت الحاضر، أي في عام ٢٠١٨، هناك ما يقرب من ٣ بلايين شخص يفتقرون إلى وسائل الطهي النظيفة. وشهدت إمكانية الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة لأغراض الطهي تحسنا تدريجياً، إذ بلغت نسبة ٥٩ في المائة على مستوى العالم في عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٠. غير أنه، حتى مع هذا التقدم، لا يزال هناك ٣ بلايين شخص يطهون الطعام باستخدام خليط من الوقود/الموقد الملوِث. ولتعميم فرص الاستفادة من وسائل الطهي النظيف بحلول عام ٢٠٣٠، يجب أن يرتفع المعدل السنوي لفرص الاستفادة من وسائل الطهي النظيف إلى ٣ في المائة. وإذا استمر المسار الحالي، سيظل ٢,٣ بليون شخص في جميع أنحاء العالم دون إمكانية الاستفادة من وسائل الطهي النظيف في عام ٢٠٣٠.

١٣ - وتظل التجارب الناجحة في مجال الطهي النظيف نادرة:

(أ) فبينما شهدت أجزاء من آسيا إمكانية الاستفادة من وسائل الطهي النظيف بوتيرة فاقت وتيرة النمو السكاني، ظلت المكاسب المحققة في منطقة أفريقيا جنوبي الصحراء هامشية، إذ كان نمو إجمالي سكان المنطقة أسرع أربع مرات من نمو عدد السكان الذين تمكنوا من الاستفادة من تكنولوجيات الطهي النظيف في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦؛

(ب) ولم تحظ الحاجة إلى النشر السريع الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة بالاهتمام السياسي الذي تستحقه، على الرغم من انخفاض التكاليف اللازمة لكفالة استفادة الجميع من وسائل الطهي النظيفة مقارنة بعملية الكهربة. وهناك مجموعة من العوامل، بما فيها ارتفاع تكاليف دخول السوق بالنسبة للعديد من وسائل الطهي النظيفة، ونقص وعي المستهلكين بفوائدها، وفجوات التمويل بالنسبة للمنتجين الذين يسعون لدخول السوق، وتباطؤ التقدم في ابتكار مواقد الطهي النظيفة، والافتقار إلى البنية التحتية الخاصة بإنتاج الوقود وتوزيعه، حالت كلها دون انتشار حلول ناجعة لهذا التحدي على نطاق واسع.

الطاقة المتجددة

١٤ - يتوسع توليد الطاقة المتجددة الحديثة توسعاً سريعاً، ولكن ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر بكثير لتحقيق الهدف ٧. ففي السنوات الأخيرة، أدى انخفاض التكاليف ودعم السياسات إلى جعل تكلفة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح منافسة لمصادر توليد الطاقة التقليدية في العديد من الأماكن. وعلى الصعيد العالمي، تمثل هذه المصادر حالياً أكثر من ٥٠ في المائة من القدرة العالمية السنوية للطاقة. غير أنه، في عام ٢٠١٥، لم يرتفع مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة المتجددة إلا بشكل هامشي، حيث انتقل ١٧,٥ في المائة، من ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، مما يدل على عدم إحراز تقدم في استخدام مصادر الطاقة المتجددة لأغراض النقل والتدفئة/التبريد.

١٥ - ومن الواضح أن التقدم المحرز في مجال الطاقة الكهربائية المتجددة لم يقابله حتى الآن تقدم في التدفئة والتبريد والنقل:

(أ) وأُحرز تقدم كبير في العديد من البلدان: فالصين مثلت لوحدها ما يقرب من ٣٠ في المائة من النمو المطلق في استهلاك الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥؛ وكانت البرازيل البلد الوحيد من بين ٢٠ بلد من البلدان الأكثر استهلاكا للطاقة الذي تجاوز إلى حد كبير المعدل العالمي من حصة الطاقة المتجددة في جميع الاستخدامات النهائية (الكهرباء والنقل والتدفئة)؛ أما في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فنمت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة ١ في المائة سنوياً، في المتوسط، منذ عام ٢٠١٠، أي أكثر من خمسة أمثال المتوسط العالمي خلال الفترة نفسها؛

(ب) وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر بكثير في الاستخدامات النهائية، من قبيل التدفئة/التبريد والنقل، التي تشكل مجتمعة نسبة ٨٠ في المائة من استهلاك الطاقة العالمي، والتي يظل توغل الطاقة المتجددة فيها منخفضاً، بالرغم من وجود إمكانات لم تُستغل بعد: فأحد السبل يتمثل في اعتماد أكبر لنظم الطاقة المناطقية (للتدفئة أو التبريد) على أساس الكتلة الحيوية أو الطاقة الحرارية الأرضية أو الطاقة الحرارية الشمسية، إذ بتخلص قطاع الكهرباء من انبعاثات الكربون، يمكن لاستخدامات الطاقة الأخرى أن تتحول بشكل متزايد إلى الكهرباء، بما في ذلك المركبات الكهربائية؛

(ج) وبالإضافة إلى ذلك، فإن اطراد نمو قطاع الكهرباء المتجددة سيتطلب المزيد من الاهتمام بقضايا تكامل الشبكات الكهربائية، بما في ذلك إدماج بطاريات تخزين الطاقة وتكنولوجيا الشبكات الذكية لدعم إدارة موارد التوليد المتغيرة.

الكفاءة في استخدام الطاقة

١٦ - تسارع معدل التحسن العالمي في كفاءة استخدام الطاقة مؤخراً. فمن عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥، انخفضت كثافة الطاقة الأولية على صعيد العالم، وهي مقياس كفاءة الطاقة، بنسبة ٢,٨ في المائة، وهو أسرع انخفاض سُجل منذ عام ٢٠١٠. غير أنه يلزم أن تنخفض كثافة الطاقة بمعدل سنوي يبلغ ٢,٧ في المائة على امتداد الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، مقارنة بالمعدل ٢,٢ في المائة سنوياً الذي سُجل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، مما يستلزم زيادة كبيرة في تحفيز السياسة العامة على الصعيد العالمي.

١٧ - وهناك أدلة متزايدة على انفصام النمو عن استخدام الطاقة، وهي كما يلي:

(أ) لقد نما الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل يقارب ضعفي نمو إمدادات الطاقة الأولية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥: وفي الواقع، تجاوز النمو الاقتصادي نمو استخدام الطاقة في جميع المناطق، باستثناء غرب آسيا، وفي جميع فئات الدخل؛

(ب) وكان التحسن في كثافة الطاقة الصناعية، وهو أكبر قطاع مستهلك للطاقة، أمراً مشجعاً على وجه الخصوص، إذ سُجل انخفاض بنسبة ٢,٧ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠١٠، غير أن التقدم كان أكثر تواضعاً في قطاعات أخرى، بما في ذلك في مجال النقل واستهلاك الطاقة في القطاع السكني وتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها؛

(ج) ولا تزال هناك حاجة إلى اعتماد سياسات الكفاءة في استخدام الطاقة بشكل منهجي في العديد من البلدان: فمن اللازم أن تتضمن قوانين بناء المرافق السكنية والتجارية معايير لأداء الطاقة بالنسبة للمباني الجديدة وأعمال التجديد الكبرى، كما ينبغي اعتماد نُهج سياساتية متكاملة وطموحة ومتعددة القطاعات تعزز تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة من خلال وضع تحديد أهداف أو سن حوافز ضريبية، على النحو الذي جرى تطبيقه مع بعض النجاح في الصين وفي بعض البلدان في أوروبا.

التمويل والاستثمار

١٨ - يتطلب تحقيق الهدف ٧ مضاعفة التمويل على الصعيد العالمي. ويبلغ مستوى تمويل الهدف ٧ حاليا نحو ٥٠٠ بليون دولار في السنة، في حين أن تحقيقه يستلزم توفير مبلغ يتراوح بين ١ و ١,٢ تريليون دولار أمريكي في السنة حتى عام ٢٠٣٠. والاستثمار ليس موزعا بالتساوي، حيث تتوفر للبلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان المتوسطة الدخل إمكانية الحصول على التمويل، بينما يُحرَم منه كثير من البلدان النامية.

١٩ - وتُقدَّر الاحتياجات التمويلية المتعلقة بتعميم الكهربة بمبلغ ٥٢ بليون دولار في السنة حتى عام ٢٠٣٠، فيما يتعلق بالهند وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالأساس. وحتى الآن، تكاد تكون جميع الاستثمارات موجهة نحو توسيع نطاق تغطية شبكات الكهرباء، حيث شكَّل التمويل المقدم من الجهات المانحة نسبة ٥٥ في المائة من مجموع الاستثمارات في عام ٢٠١٣. وثمة بوادر نمو في التمويل

الموجَّه إلى حلول القطاع الخاص غير الشبكية، وإن كان قد بدأ من مستوى متدن، لا سيما فيما يتعلق بمنظومات الطاقة الشمسية المنزلية القائمة على الدفع مقابل القسط المستهلك.

٢٠ - وتُقدَّر احتياجات التمويل المتعلقة بتيسير استفادة الجميع من وسائل الطهي النظيف بمبلغ ٤,٤ بلايين دولار حتى عام ٢٠٣٠، وإن كان مستوى التمويل الحالي ضئيل، إذ لم يتعد ٢٤٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤ وفقا لأحد التقديرات. والتمويل المقدَّم من القطاع الخاص محدود للغاية في هذا القطاع.

٢١ - وتُقدَّر الاحتياجات التمويلية المتعلقة بالطاقة المتجددة بمبلغ يتراوح بين ٤٤٢ بليون دولار و ٦٥٠ بليون دولار في السنة حتى عام ٢٠٣٠. وبلغ معدل الاستثمار الفعلي في الطاقة المتجددة ٢٦٣ بليون دولار في عام ٢٠١٦. ومثَّلت البلدان النامية نسبة ٤٨ في المائة من المستفيدين من استثمارات عام ٢٠١٦، حيث كانت الصين هي المستفيد الأكبر. وعلى الصعيد العالمي، جاء تمويل ٩٠ في المائة من الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة عام ٢٠١٦ من مصادر خاصة.

٢٢ - وتقدَّر الاحتياجات التمويلية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة اللازمة لتحقيق الهدف ٧ بمبلغ ٥٦٠ بليون دولار في السنة حتى عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي الاستثمارات الموفرة للطاقة ٢٣١ بليون دولار، حيث مثَّلت التدابير الموفِّرة للطاقة في المباني حوالي ٦٠ في المائة من ذلك المجموع.

بناء القدرات

٢٣ - ويلزم تعزيز بناء القدرات لكفالة التنفيذ الفعال للهدف ٧. وقد استُخدِمت في جميع البلدان طائفة واسعة من الاستراتيجيات والأنشطة في مجال بناء القدرات لتعزيز سبل الحصول على الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق انتشار التكنولوجيا الموفِّرة للطاقة وتكنولوجيا الطاقة المتجددة وخدماتهما. وينبغي تجميع هذه الدروس المستفادة لتوفير أساس متين لزيادة جهود بناء القدرات، بما يشمل مجالات الأطر التمكينية والتعاون التكنولوجي وتدابير الاستثمار ونقل الدراية التقنية وأنشطة تدريب الموظفين.

التكنولوجيا والابتكار

٢٤ - يسير الابتكار في مجال تكنولوجيا الطاقة، الذي تتسارع وتيرته بمعدل غير مسبوق على مرّ التاريخ، بفعل مجموعة متلاحمة من القوى التي تعيد تشكيل قطاع الطاقة الكهربائية (بما في ذلك تغير المناخ، والحاجة إلى بنى تحتية قادرة على الصمود، وزيادة الضغط على الموارد، ولامركزية الإمداد). ولئن كان المحرِّك الأساسي للابتكار هو وفورات الحجم، فإنه ساهم في إتاحة تخفيضات جذرية في تكاليف بعض التكنولوجيات الرئيسية في مجال الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، انخفضت تكلفة لوحات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بما يزيد عن ٨٠ في المائة على مدى السنوات السبع الماضية، وانخفض المتوسط المرجح العالمي لتكلفة الكهرباء المولدة والمقسّمة على دورة حياة التكنولوجيا المستخدمة بنسبة ٧٣ في المائة، ليصل إلى ٠,١٠ دولار لكل كيلوواط في الساعة في عام ٢٠١٧. إلا أن ثمة حاجة إلى التوصل إلى المزيد من الابتكارات المهمة في جميع جوانب منظومة الطاقة إذا أردنا زيادة سرعة التحول في مجال الطاقة بشكل ملحوظ، وتحقيق الغايات المتصلة بالهدف رقم ٧ من أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الواردة بيانها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

البيانات والرصد

٢٥ - ويلزم بذل جهود مطردة من أجل تحسين نوعية البيانات وتوافرها، ولا سيما تحسين نطاق ودقة الاستبيانات في استقصاءات الأسر المعيشية لكي تعكس على نحو أدق طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة في مجالي توفير الكهرباء والطهي النظيف. فالمؤشرات الحالية لا تعبِّر عن البعدين اللذين أُبرِزا في الهدف ٧ وهم البعدان المتعلقان بالقدرة الاقتنائية والموثوقية. وعلاوة على ذلك، فإن ثورة الطاقة الشمسية غير الشبكية تزيد من صعوبة التعبير الدقيق عن الاتجاهات السائدة في عملية كهربة المناطق الريفية. ومن الأمور التي لا تقل أهمية تعزيز القدرة الإحصائية على إعداد أرصدة دقيقة للطاقة، لا سيما في البلدان النامية التي لا تزال تواجه تحديات كثيرة في استيعاب الاستخدامات التقليدية للكتلة الأحيائية، على سبيل المثال. ولا تزال المعلومات المتاحة عن كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الرئيسية المستهلكة خارج الاقتصادات الرئيسية قليلة نسبيا، وهي مسألة بالغة الأهمية لإرشاد التدخلات السياساتية.

باء - لمحة عامة إقليمية

أفريقيا

٢٦ - من غير المرجح أن تمكِّن السياسات والتعهدات القائمة وحدها معظم بلدان أفريقيا من تحقيق الهدف ٧. ومن المرجح أن يظل نفس العدد من الأشخاص تقريبا (٥٩٠ مليون) من دون كهرباء في عام ٢٠٣٠ كما غرار ما كان عليه الأمر في عام ٢٠١٦، في حين سيبلغ عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى سبل الطهي الموفِّرة والنظيفة ٩٠٠ مليون شخص في عام ٢٠٣٠.

٢٧ - وقد تجاوزت القدرة على توليد الكهرباء من المصادر المتجددة ٣٨ جيغاواط في عام ٢٠١٦ (نحو ٢٣ في المائة من الإجمالي)، يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى التطورات في طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرمائية الواسعة النطاق. ولا يزال معدل كثافة استخدام الطاقة مرتفعا. ولضمان تحقيق الهدف ٧ في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠، سيلزم استثمار نحو ٣٤,٢ بليون دولار في السنة.

٢٨ - وينبغي أن تشمل الإجراءات ذات الأولوية في أفريقيا ما يلي: وضع سياسات متسقة وتهيئة بيئات مواتية لتعبئة الاستثمار؛ ومعالجة الثغرات في البيانات وموثوقية الإحصاءات؛ وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية داخل البلدان؛ وإدماج الاعتبارات المتعلقة بالقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في تخطيط وتنفيذ البنى التحتية والاستثمارات في مجال الطاقة؛ وتعزيز تبادل الممارسات السليمة والخبرات؛ وإعطاء الأولوية لكفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات بصورة منهجية؛ وتعزيز المشاركة المحلية في كامل سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال الطاقة المتجددة؛ والتعجيل بالجهود الرامية إلى تشجيع الابتكار والبحث والتطوير على الصعيد الإقليمي.

المنطقة العربية

٢٩ - يكاد يتحقق تعميم فرص الحصول على الكهرباء في جميع المدن تقريبا في المنطقة العربية، ولكن المعدل يظل في حدود ٨٠ في المائة تقريبا في المناطق الريفية؛ وكما أُفيد في عام ٢٠١٤، بلغ مجموع المفتقرين إلى فرص الحصول على الكهرباء ما يقارب ٣٦ مليون شخص. وتزايدت نسبة سكان المنطقة الذين يستخدمون وقود الطهي النظيف والتكنولوجيات النظيفة باطّراد منذ مطلع القرن، وبلغت ٨٨ في المائة

في عام ٢٠١٤ إجمالا، حيث تتراوح بين قرابة ١٠٠ في المائة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وبلدان المشرق العربي، وأقل من ٤٠ في المائة في أقل البلدان نموا في المنطقة.

٣٠ - وتتوفر بالمنطقة إمكانات هائلة للطاقة المتجددة، وتسعى بلدان مثل المغرب والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بحماس بالغ إلى تطوير إمكانات توليد الطاقة المتجددة الحديثة، مرتكزةً على التخفيضات السريعة في التكاليف والتطورات التكنولوجية. غير أن الطاقة المتجددة، التي تفيد التقارير بأنها تشكل ٤ في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة في عام ٢٠١٤، بما في ذلك طاقة الكتلة الأحيائية، لا يزال دورها هامشيا في معظم البلدان العربية. ولم يُلاحَظ حدوث أي انخفاض في كثافة استخدام الطاقة في المنطقة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، في حين زاد استهلاك الطاقة إلى أكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٠.

٣١ - وينبغي أن تشمل الإجراءات ذات الأولوية في المنطقة ما يلي: تنفيذ سياسات وأطر مؤسسية تعزِّز التدابير والممارسات المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛ وبناء القدرات المؤسسية، والشفافية، والمساءلة؛ ونظم الرصد وجمع البيانات؛ وتشجيع تبادل المعلومات؛ وتعزيز التواصل بين الحكومات والمؤسسات المالية والقطاعين العام والخاص؛ وإنفاذ سياسات استباقية ومتكاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ وتشجيع زيادة الترشيد في استخدام الوقود الأحفوري في المنطقة؛ وتعزيز التعاون والتجارة الأقاليميين في المنطقة العربية؛ وتطوير الصنع المحلي للعناصر المستخدَمة في تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

آسيا والمحيط الهادئ

٣٢ - تمضي بلدان آسيا والمحيط الهادئ على المسار الصحيح نحو تيسير حصول الجميع تقريبا على الكهرباء بحلول ٢٠٣٠، وإن كان لا يزال ثمة أكثر من ٤٢٠ مليون شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء، أي ١٠ في المائة تقريبا من سكان المنطقة. ولا تزال معدلات الحصول على الكهرباء شديدة الانخفاض في بعض البلدان، لا سيما في جزر المحيط الهادئ. غير أن المنطقة أبعد ما تكون عن المسار الصحيح لتحقيق حصول الجميع على وسائل الطهي النظيف بحلول عام ٢٠٣٠: فنحو ٢,١ بليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان المنطقة، يعتمدون في الطهي على أنواع من الوقود والتكنولوجيا ملوِّثة للبيئة وغير صحية.

٣٣ - وبلغت حصة الطاقة المتجددة ١٨,٣ في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة في المنطقة في عام ٢٠١٤، مقارنةً بنسبة منخفضة قدرها ١٧,٩ في المائة عام ٢٠١١. وشكّلت مصادر الطاقة المتجددة الحديثة ٦,٨ في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة في عام ٢٠١٤ مقابل ٦,٢ في المائة عام ٢٠١٢. وشهدت المنطقة تراجعا شديدا طويل الأجل في كثافة استخدام الطاقة بنسبة تفوق ٣٠ في المائة في السنوات الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٤.

٣٤ - وينبغي أن تشمل الإجراءات ذات الأولوية الحفاظ على الزخم الحالي، والتزام الحكومات بإتاحة الكهرباء للجميع، والسعي على وجه الاستعجال إلى وضع أهداف وطنية وإقليمية لوقود الطهي النظيف والتكنولوجيات النظيفة، ووضع سياسات ومبادرات داعمة لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتشديد الأنظمة المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٥ - انخفض عدد الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ٤٤ مليون شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨ مليون شخص في عام ٢٠١٤. وإذا أمكن الحفاظ على معدلات النمو الحالية، يمكن توفير الكهرباء للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وفي المناطق الحضرية، بلغت نسبة التغطية ٩٩ في المائة في عام ٢٠١٤ بينما تجاوزت ٨٨ في المائة من السكان في المناطق الريفية. ومن البلدان التي سجلت أكبر عجز بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وغواتيمالا، وغيانا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس.

٣٦ - وشهد معدل الوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة للطهي تحسنا، حيث وصل إلى ٨٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، على الرغم من أن ما يزيد على ٨٤ مليون شخص كانوا لا يزالون دون كهرباء حتى عام ٢٠١٤. وانخفضت في السنوات الأخيرة المعدلات السنوية للتوسع في الإمداد، ولن يتسنّى تحقيق الهدف ٧ في ظل معدلات التقدم الحالية (نحو ٠,٥ في المائة سنويا).

٣٧ - وتتميز المنطقة بأقل معدل كثافة في استخدام الطاقة في العالم. إلا أنها سجلت كذلك أدنى المعدلات السنوية للتحسن (نحو ٠,٥ في المائة سنويا في المتوسط في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠). وفي ظل وتيرة التقدم المحرز (التي انخفضت إلى ٠,٣ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤) سيكون من المستحيل مضاعفة معدل التحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٤، مثّلت مصادر الطاقة المتجددة ٢٧,٢ في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة ومثّلت مصادر الطاقة المتجددة الحديثة ٢٢,٩ في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة.

٣٨ - وينبغي أن تتضمن الإجراءات ذات الأولوية ما يلي: وضع الأطر المؤسسية والتنظيمية المناسبة لجلب الاستثمار؛ وتنفيذ سياسات تشجع على تطوير مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية؛ وتكثيف البرامج الوطنية الرامية إلى تشجيع استخدام مواقد الحطب التي تتسم بالكفاءة والنظافة؛ وتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية من أجل تحقيق كفاءة استخدام الطاقة؛ ووضع خطط وطنية بشأن كفاءة استخدام الطاقة؛ وتشجيع زيادة ترشيد قطاع النقل.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٩ - يتعذَّر تحقيق الهدف ٧ في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فقد أدت ظروف معينة في بعض أنحاء المنطقة إلى الاستخدام غير الكفء للطاقة، وانقطاع الكهرباء، وزيادة تكاليف الطاقة، وعدم توفُّر إمكانات مستدامة وميسورة التكلفة للتدفئة في فصل الشتاء. وتصدر بعض البلدان كميات كبيرة من الوقود الأحفوري، ولديها بعض أعلى معدلات كثافة استخدام الطاقة في العالم.

٤٠ - وقد حققت المنطقة الوصول إلى شبكات الطاقة الكهربائية بنسبة ١٠٠ في المائة، والوصول إلى وقود الطهي النظيف بنسبة ٩٨ في المائة، على الرغم من وجود تحديات كبيرة فيما يتعلق بالجودة والقدرة الاقتنائية. وكان متوسط معدل التقدم المحرز في تحسين كثافة استخدام الطاقة في المنطقة نحو-٢ في المائة في السنة منذ عام ٢٠١٢، في حين يلزم بلوغ معدل-٢,٦ في المائة لتحقيق هدف عام ٢٠٣٠. وتلزم زيادة الاستثمار السنوي في الطاقة المتجددة في المنطقة إلى أكثر من الضعف من أجل تحقيق الهدف ٧.

٤١ - وينبغي أن تشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي: إدراج التكاليف الكاملة لإنتاج الطاقة واستخدامها في أسعار الطاقة؛ وترشيد استخدام إعانات الطاقة للتخلص من اختلالات السوق مع حماية الفئات الضعيفة؛ وتقليل الحواجز السوقية التي تعترض طريق تكنولوجيا الطاقة المستدامة؛ واستكشاف سبل للتعجيل باستيعاب كفاءة استخدام الطاقة؛ ووضع أطر مستدامة لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة؛ وتحسين الفهم فيما يتعلق بالتفاعل بين شبكات التوزيع الفعالة، ومنشآت الوقود الأحفوري المرنة، ومصادر الطاقة المتجددة المتنوعة؛ والحد من كثافة انبعاثات الكربون في قطاع الطاقة؛ ووضع معايير لكفاءة استخدام الطاقة في المباني؛ واعتماد تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد كأداة للإدارة المستدامة للموارد؛ وتعزيز تبادل المعارف والمعلومات عن التكنولوجيا، وتصميم السوق، والعمليات الانتقالية، والمسارات الفعالة.

أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٢ - تتألف أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من ٩١ بلدا يبلغ مجموع تعداد سكانها حوالي ١,١ بليون نسمة. ولا يزال الحصول على الطاقة في هذه البلدان الضعيفة يشكل تحديا رئيسيا. وفي عام ٢٠١٦، بلغت نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الكهرباء في أقل البلدان نموا ٤٤,٨ في المائة؛ و ٥٣,١ في المائة في البلدان النامية غير الساحلية؛ و ٧٦,٣ في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٣ - وفي جميع أقل البلدان نموا، بلغت حصة مصادر الطاقة المتجددة التقليدية والحديثة في مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة ٦٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين بلغت ٥٣ في المائة في البلدان النامية غير الساحلية. وفي كلتا الحالتين ظل استخدام الكتلة الأحيائية التقليدية أكبر مصدر للطاقة المتجددة. ويمثل تحسين كفاءة استخدام الطاقة أولوية أيضا بالنسبة لجميع البلدان الضعيفة، إذ لم يحدث في معظمها سوى تحسن طفيف في الحالة العامة. وأحد العوامل الحاسمة في زيادة كفاءة استخدام الطاقة هو تحسين نظم النقل والتوزيع.

٤٤ - وفي كثير من الأحيان تدفع البلدان الضعيفة سعرا أعلى بكثير للحصول على الكهرباء. فقد أُفيد بأن متوسط تكلفة الكهرباء في المدن الكبرى في أقل البلدان نموا بلغ ٢٢,٤ سنتا لكل كيلوواط في الساعة، مقارنةً بالتكلفة في البلدان المتقدمة النمو، مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث أُفيد بأن السعر التجاري في عام ٢٠١٦ بلغ ١٠,٠٨ سنتات لكل كيلوواط في الساعة. وتتراوح تكلفة الكهرباء في أقل البلدان نموا بين ٥,٧ سنت لكل كيلوواط في الساعة (بوتان) إلى ٩٦ سنت لكل كيلوواط في الساعة (جزر سليمان). وعادةً ما تكون الأسعار مرتفعة جدا في البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الوقود الأحفوري المستورد.

٤٥ - وينبغي أن تتضمن الإجراءات ذات الأولوية ما يلي: تهيئة بيئات مواتية لحفز استثمارات القطاع الخاص؛ وزيادة المساعدات الإنمائية الموجَّهة لمجال الطاقة المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ودعم إعداد المشاريع لتسريع وتيرة التقدم؛ وتعزيز التكامل الإقليمي/العابر للحدود في قطاعي البنى التحتية للطاقة ومؤسسات الطاقة لضمان تحقيق وفورات الحجم؛ وإنشاء روابط شاملة لعدة قطاعات بين الطاقة المستدامة والأولويات الإنمائية الأخرى؛ والتأكد من أن سياسات الطاقة الوطنية تأخذ في الاعتبار نمط الطلب على الطاقة لدى أفقر الناس، بما في ذلك تعزيز الاستخدامات الإنتاجية للطاقة.

جيم – الدول الأعضاء

٤٦ – أجرى ٤٦ بلدا استعراضات وطنية طوعية للتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل تقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨. وتهدف الاستعراضات الوطنية إلى تيسير تبادل الخبرات، بما في ذلك الحالات التي حققت نجاحا والتحديات والدروس المستفادة، بهدف التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى الاستعراضات المقدمة إلى المنتدى الرفيع المستوى ولأغراض التوضيح فقط، ترد أدناه بعض الأمثلة عن التجارب القطرية المتعلقة بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

أرمينيا

٤٧ – في أرمينيا، وُضع إطار تنظيمي ومؤسسي قوي لتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في قطاع الصناعة وفي المجتمعات الريفية والحضرية وفي الأسر المعيشية. وفي هذا السياق، استُحدثت برامج حكومية وتدابير اقتصادية فعالة لضمان حصول جميع السكان على خدمات الكهرباء الموثوقة، بمن فيهم سكان المناطق الريفية والحضرية. وزادت حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة في البلد، حيث بلغت ١٤,١ في المائة في عام ٢٠١٦، وقد نتج هذا النمو في المقام الأول عن النمو الذي حدث في مجالي الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية.

أستراليا

٤٨ – تلتزم الحكومة الأسترالية بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة، مع الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. ويجري حاليا تحويل قطاع الكهرباء في أستراليا بفضل النمو السريع للطاقة المتجددة والتغير في أنماط الطلب لدى المستهلكين ونشوء الحاجة إلى توفير إمدادات ميسورة التكلفة وآمنة وموثوقة مع الوفاء بالتزامات البلد المتعلقة بخفض الانبعاثات. ونفذت أستراليا استثمارات كبيرة في تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة وإعداد مشاريع لتحسين كفاءة الطاقة في جميع المجالات، بما فيها الزراعة والمؤسسات التعليمية والإسكان والبنية التحتية والتصنيع.

بوركينا فاسو

٤٩ – تعتزم حكومة بوركينا فاسو تلبية الاحتياجات الوطنية من الكهرباء بنسبة ١٠٠ في المائة في المناطق الحضرية و ٤٠ في المائة في المناطق الريفية بتوفير خدمات الكهرباء الموثوقة بتكلفة ميسورة بحلول عام ٢٠٢٥. وتُبذل حاليا جهود كبيرة لتحقيق ذلك، ومنها افتتاح أكبر محطة لتوليد الطاقة الشمسية في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٧. وتضم هذه المحطة، التي تنتج ٣٣ ميغاواط وتوجد في زاجتولي، ٦٠٠ ١٢٩ لوح شمسي على مساحة تتجاوز ٦٠ هكتارا.

بنغلاديش

٥٠ – حققت بنغلاديش تقدما كبيرا في إتاحة الحصول على خدمات الكهرباء في السنوات الأخيرة. ويعتبر المصدران الرئيسيان للطاقة المتجددة في بنغلاديش هما الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. وأدى نموذج التمويل المبتكر للأنظمة المنزلية لتوليد الطاقة الشمسية إلى التوسع السريع في استخدام هذه الأنظمة وتم تركيب أكثر من ٤,٥ ملايين نظام منها. ونتيجة لذلك، تم توفير أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ فرصة عمل. وارتفع ناتج الطاقة الشمسية من ٥١ جيغاواط ساعة في عام ٢٠١٠ إلى ٢١٢ جيغاواط ساعة في عام ٢٠١٤.

كندا

٥١ - بفضل وفرة الطاقة الكهرومائية والتكنولوجيا النووية المتقدمة، يعد الإمداد بالكهرباء في كندا من أقل الإمدادات تكلفة وأكثرها نظافة في العالم. ففي عام ٢٠١٥، أنفقت الأسر المعيشية الكندية على الطاقة ١٩٨ ٤ دولار في المتوسط. وتأتي نسبة ٨٠ في المائة من الكهرباء بالكامل من مصادر عديمة الانبعاثات، مما مكن كندا من إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة ٧. وتنفذ كندا استثمارات في مجالي الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة تجني ثمارها الأجيال القادمة، وتستحدث حاليا سياسات لتسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، عالجت كندا الترابطات بين الطاقة والمساواة بين الجنسين من خلال سلسلة من المبادرات التي لا تؤثر على التوازن بين الجنسين في قطاع الطاقة فحسب، وإنما تزيد كذلك من فرص العمل والاستقلال المالي للمرأة في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال مبادرة ''التوعية والتمكين في مجال الطاقة النظيفة'' وحملة ''متساوون بحلول عام ٢٠٣٠''.

مصر

٥٢ - في مصر، شهد قطاع الطاقة تطورا كبيرا، حيث تحسنت قدرته على إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها. فقد زادت مصر قدرتها على إنتاج الكهرباء بما لا يقل عن ١٥ جيغاواط باستخدام تكنولوجيات متطورة ومستدامة وفعالة. وتهدف استراتيجية الطاقة إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى ٤٢ في المائة بحلول ٢٠٣٥. ونفذت الحكومة أيضا إصلاحات كبرى في الإطار القانوني المنظم لقطاع الكهرباء فتحت بها الباب لزيادة مشاركة القطاع الخاص وفعالية دور الدولة التنظيمي. وتتسق الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج والكفاءة والاستدامة في قطاع الطاقة مع رؤية مصر الرامية إلى أن تصبح محورا للطاقة في شرق البحر المتوسط.

جامايكا

٥٣ - يكتسي كل من أمن ا لطاقة والكفاءة في استخدامها أهمية بالغة في تحويل جامايكا بشكل مستدام إلى بلد متقدم النمو. وعلى الرغم من الاتجاه التنازلي الذي شهدته جامايكا على مدار العقد الماضي، فهي لا تزال من أعلى البلدان كثافة في استخدام الطاقة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي تعتمد بدرجة كبيرة على الوقود الأحفوري المستورد شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. ويجري تنفيذ إصلاحات سياساتية وتشريعية وتنفيذية، ترتكز على ''رؤية جامايكا عام ٢٠٣٠'' والسياسة الوطنية للطاقة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٣٠، من أجل مواجهة التحديات الرئيسية في هذا القطاع. ومنذ إقرار السياسة الوطنية للطاقة، تحققت مكاسب ملموسة فيما يتعلق بأمن الطاقة والكفاءة في استخدامها وتنويع الوقود، بما في ذلك تزايد استخدام المصادر المتجددة والأكثر نظافة للطاقة. وعملت جامايكا كذلك على توسيع البنية التحتية المتصلة بالطاقة وتطوير التكنولوجيا من أجل تحديث وتنويع خيارات الطاقة المتاحة لها.

ليتوانيا

٥٤ - تمثل الحلول المبتكرة والطاقة الذكية أساس الاقتصاد الحديث والمستدام في ليتوانيا. ويسهم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستقلال في مجال الطاقة في تعزيز أمن الطاقة والقدرة التنافسية في البلد ويعزز الاستهلاك الإنتاجي في مجال الطاقة. فقد قامت ليتوانيا ببناء محطة للغاز الطبيعي المسيل وبدأت العمل

بروابط نظام الطاقة المشترك الليتواني – السويدي والليتواني – البولندي. وتبلغ حصة الطاقة المتجددة ٢٦ في المائة تقريبا من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة، وتسهم الحرارة المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة بحصة تتجاوز ٤٦ في المائة من الإجمالي.

النيجر

٥٥ - فيما يتعلق بحصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، تجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان النيجر الذين استخدموا أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة في معظمها في عام ٢٠١٥ لا تتعدى ٣,٧ في المائة. ومن أجل تصحيح هذا الوضع وتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، تواصل النيجر تنفيذ خطة عمل وطنية للطاقات المتجددة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى الحد بدرجة كبيرة من استخدام الكتلة الحيوية كمصدر للطاقة.

باراغواي

٥٦ - أعربت باراغواي، التي تعد أكبر مُنتج للطاقة الكهربائية النظيفة المتجددة من حيث نصيب الفرد من الإنتاج وأكبر مُصدّر لهذه الطاقة في العالم، عن ترحيبها بشراكة الحلول المستدامة للمياه والطاقة التي عُقدت بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسة الدولية المشتركة لتوليد الطاقة الكهرومائية من سد إيتايبو (*Itaipu Binacional international hydropower association*)، بهدف تشجيع استدامة المياه والطاقة تمشيا مع الهدفين ٦ و ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار هذه الشراكة، أنشئ مكتب نموذجي على السد من ناحية باراغواي بهدف إقامة شبكة عالمية للاستدامة من أجل توفير منبر لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

قطر

٥٧ - عملت قطر على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، شرعت في إيجاد مصادر بديلة للطاقة، منها مشروع محطة أم الحول للطاقة ومشروع سراج للطاقة الشمسية. ويشجع البلد أيضا على استخدام الطاقة والغاز بكفاءة من خلال اللجنة الوطنية للطاقة المتجددة. وفي هذا الصدد، نفذت الشركة القطرية لتبريد المناطق خطة لاستخدام مياه الصرف المعالجة في تشغيل محطات التبريد بدلا من استخدام مياه صالحة للشرب. واستمرت قطر أيضا في تنفيذ برنامجها لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة. ومنذ أن انطلق هذا البرنامج في عام ٢٠١٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٦، خفض استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ١٨ في المائة واستهلاك الفرد من المياه بحوالي ٢٠ في المائة.

رومانيا

٥٨ - يؤدي انخفاض درجة اعتماد رومانيا على مصادر الطاقة المستوردة، بالاقتران مع إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد، إلى تقليص الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة وتناقصها النسبي، مما يساعد البلد على تجنب حدوث اختلالات كبرى أثناء أزمات الطاقة المتكررة في أوروبا. ولرومانيا موقع جغرافي مؤاتٍ لإنتاج الطاقة الريحية والشمسية والمائية، إضافة إلى تملكه من موارد معدنية، ولها إمكانات كبيرة غير مستغلة بفضل الوفورات التي حققتها من خلال التنمية المستدامة ومن تطبيق الاقتصاد الدائري.

وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، تمكن البلد من زيادة حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة إلى ما يزيد قليلا عن ٢٤ في المائة، وهو الهدف الذي كان محددا لعام ٢٠٢٠، وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى استخدام الألواح الشمسية والطاقة الريحية، المعزز باستخدام عمليات التوليد المشترك للكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى.

المملكة العربية السعودية

٥٩ - أدى قطاع الطاقة دورا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وفي إطار برنامج التحول الوطني، حدد البلد هدفا يتمثل في إنتاج ٣,٤٥ جيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، مما يزيد حصة الطاقة المتجددة إلى ٤ في المائة من إجمالي الطاقة المنتجة. وفي هذا الصدد، تحدد مبادرة رؤية عام ٢٠٣٠ هدفا يتمثل في إنتاج ٩,٥ جيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يعادل ١٠ في المائة من إجمالي الطاقة المنتجة على الصعيد الوطني. وقد وضع البرنامج الوطني لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة من أجل زيادة الكفاءة في ثلاثة قطاعات رئيسية تشكل مجتمعة أكثر من ٩٠ في المائة من الاستهلاك الوطني للطاقة وهي: المباني والصناعة والنقل البري. وفي الآونة الأخيرة، حقق البلد وفورات في الطاقة نسبتها ٣٧ في المائة عن طريق رفع النسبة الدنيا لكفاءة استخدام الطاقة في مكيفات الهواء ذات القدرة الصغيرة لتتماشى مع المواصفات الدولية.

سري لانكا

٦٠ - حققت سري لانكا نسبة تغطية تفوق ٩٨ في المائة فيما يتعلق بالإمدادات المنزلية من الكهرباء، وتشكّل مصادر الطاقة المتجددة ٥٣ في المائة من مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية. غير أنه بالنظر إلى التحديات الناجمة عن تزايد الاعتماد على الواردات وتكاليف الطاقة، تقوم الحكومة حاليا باستكشاف خيارات الطاقة المتجددة وإدارة الطلب وتنظيم القطاع.

توغو

٦١ - ارتفع المعدل العام للحصول على خدمات الكهرباء في توغو من ٢٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٦، وارتفع معدل كهربة الريف من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بحصول سكان المناطق الريفية وغير الساحلية على الطاقة المستدامة، تم تركيب أربعة محطات للطاقة الشمسية الفولطاضوئية يصل المجموع التراكمي لقدرتها الإنتاجية إلى ٦٠٠ كيلوواط، وتم كذلك تركيب ١٠ ٠٠٠ مصباح لإنارة الشوارع بالطاقة الشمسية في أقاليم البلد الخمسة. وتهدف الاستراتيجية الجديدة للكهربة في توغو، التي أعلن عنها في جزيران/يونيه ٢٠١٨، إلى إحداث تحول في النموذج المتبع في الكهربة. وباعتماد هذه الاستراتيجية، التزمت توغو التزاما راسخا بتحقيق الانتقال نحو الطاقة المستدامة وضمان حصول جميع السكان على الطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠٣٠.

الإمارات العربية المتحدة

٦٢ - استثمرت حكومة الإمارات العربية المتحدة في الطاقة المستدامة بشكل كبير، وما فتئت تحظى باعتراف متزايد بدورها كمحور عالمي رئيسي لمصادر الطاقة المتجددة من خلال مبادراتها الرائدة ومشاريعها المتعلقة بالتكنولوجيات الخضراء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أزيح الستار عن الاستراتيجية

الوطنية للطاقة لعام ٢٠٥٠ التي تمثل أول استراتيجية موحدة للطاقة في البلد. وتهدف هذه الاستراتيجية، التي تمثل جهدا مشتركا بين جميع السلطات والمجالس التنفيذية ذات الصلة بالطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتنفذ تحت إشراف الحكومة الاتحادية، إلى زيادة مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة الإجمالي إلى ٥٠ في المائة، مما سيوفر ١٩٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠. وستنفذ الخطة على ثلاث مراحل وهي: (أ) تسريع الانتقال إلى الكفاءة في استهلاك الطاقة، وكفالة استقرار مصادر الطاقة وتنويع مصادرها ؛ (ب) وإيجاد حلول جديدة لتحقيق كفاءة الطاقة في قطاع النقل؛ (ج) والتركيز على البحث والتطوير، وتعزيز الابتكار والإبداع في مجال الإمداد بالطاقة المستدامة.

أوروغواي

٦٣ - حققت أوروغواي نجاحا في مجال الطاقة وتعد حاليا من البلدان الرائدة في العالم في استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وقد تحقق هذا النجاح بفضل تطبيق سياسة حكومية طويلة الأجل وإطار مؤسسي وتنظيمي متين. وتعد نسبة التغطية بخدمات الكهرباء في أوروغواي من أعلى النسب في أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت خدمات الكهرباء متاحة لما نسبته ٩٩,٧ في المائة من سكانها.

فييت نام

٦٤ - استحدثت فييت نام عددا من السياسات الهامة، بما في ذلك اعتماد قانون الكهرباء الذي يهدف إلى توفير إمدادات مستدامة من الكهرباء لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للسكان والبلد بأسره. وفي هذا الصدد، تهدف الخطة الوطنية الثامنة للكهرباء إلى ضمان حصول معظم الأسر المعيشية الريفية على خدمات الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠. وتضع استراتيجية تنمية الطاقة المتجددة في فييت نام حتى عام ٢٠٣٠، التي تنفذ بالاقتران مع مبادرة ''رؤية عام ٢٠٥٠''، أهدافًا محددة تتعلق بحصة الطاقة المتجددة في هيكل الطاقة في البلد، وخاصةً الهدف المتمثل في توليد ٧ في المائة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ و ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وسنت فييت نام أيضا قانونا بشأن الاستخدام الاقتصادي والفعال للطاقة وتنمية الطاقة على الصعيد الوطني حتى عام ٢٠٢٠، إضافة إلى مبادرة ''رؤية عام ٢٠٥٠''، من أجل تشجيع زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة في الإنتاج والاستهلاك. وأدت أيضا استراتيجية الإنتاج النظيف في قطاع الصناعة بحلول عام ٢٠٢٠ إلى اعتماد ممارسات الإنتاج النظيف في هذا القطاع، بما في ذلك ممارسات نظيفة بنسب تتراوح بين ٥ و ٨ في المائة فيما يتعلق باستهلاك الطاقة والمواد والوقود. وبشكل عام، تعكس سياسات الطاقة الحالية في فييت نام الجوانب الرئيسية للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير.

دال – الترابطات بين الطاقة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى

٦٥ - يمكن أن يؤدي النهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة إلى تحفيز التقدم في تحقيق هذه الأهداف جميعها، بما فيها الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والمياه النظيفة والصرف الصحي، وتوفير فرص العمل، والابتكار، والنقل، واللاجئين وحالات التشرد الأخرى. ولاغتنام هذه الفرصة، يلزم توثيق التعاون الشامل لعدة قطاعات على جميع المستويات بين الجهات الفاعلة وصناع القرار واتخاذ تدابير لمعالجة المجالات الهامة التالية المتعلقة بممارسة التنمية المستدامة:

(أ) إن تيسير الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة يمكن أن ينقذ ملايين الأرواح كل سنة: فتلوث الهواء داخل الأماكن المغلقة الناجم عن عدم الكفاءة في استخدام الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة في الطهي يعد مسؤولا بمفرده عن حوالي ٤ ملايين حالة وفاة سنويا؛

(ب) واتخاذ إجراءات فعالة لإيجاد نظام طاقة منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على التكيف مع تغير المناخ يكتسي أهمية بالغة في تحقيق أهداف اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: فقطاع الطاقة يعد مسؤولا عن نحو ثلثي انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ كلها؛

(ج) يرتاد ما يزيد على ٢٩١ مليون طفل في العالم مدارس ابتدائية محرومة تماما من الكهرباء: ولأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل معدل، إذ يبلغ ٣٥ في المائة من المدارس المجهزة بالكهرباء، تليها جنوب آسيا بمعدل ٤٨ في المائة؛

(د) الانتقال إلى الطاقة النظيفة يوفر فرص العمل: فقد وظّف قطاع الطاقة المتجددة ٩,٨ ملايين شخص في العالم في عام ٢٠١٦، كما أن كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة توفران وظائف جديدة أكثر مما توفره صناعة الوقود الأحفوري، مما يتيح تحقيق مكاسب صافية في العمالة؛

(هـ) تتداخل الطاقة والمياه تداخلا وثيقا ويترابطان: وإذا استمرت الحكومات والصناعات في العمل بالطرق المعتادة، سيستحيل تلبية الزيادات الهائلة التي ستنشأ بصورة متزامنة في حجم الطلب على المياه والطاقة في العقود المقبلة، لذلك فإن الترابط الوثيق بين هذين المصدرين الحيويين يستلزم إيجاد نهج متكامل تكاملا ملائما؛

(و) وتستهلك المدن على مستوى العالم ما يصل إلى ٧٥ في المائة من الطاقة، وتتحمل المسؤولية عن ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة: ويتطلب تشجيع المدن المستدامة استثمارات وسياسات متكاملة ومتعددة القطاعات بشكل منسق؛

(ز) ويعد الحصول على أنواع الوقود والكهرباء النظيفة أمرا أساسيا في تلبية احتياجات ما يزيد على ١٣٤ مليون شخص ممن هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية وغيرها من التحديات العالمية المعقدة: وقد قامت مجموعة من كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بوضع خطة عمل شاملة لتوفير حلول الطاقة المستدامة في حالات التشرد من أجل تحديد إجراءات ملموسة من شأنها التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الرؤية المتمثلة في تمكين جميع المشردين من الحصول بطريقة آمنة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة بحلول عام ٢٠٣٠.

٦٦ - ويمكن لزيادة إتاحة خدمات الطاقة أن يحسن صحة المرأة ورفاهها، وأن يوفر لها الوقت ويهيئ الظروف لتمكينها اقتصاديا. فالنساء والأطفال المحرومون من وقود الطهي النظيف يقضون في جمع الوقود ١,٤ ساعة يوميا في المتوسط. ومن أجل تعزيز فعالية الإجراءات المتخذة في إطار جميع أهداف التنمية المستدامة، يلزم التأكد من أن جميع عناصر التخطيط وصنع السياسات في مجال الطاقة تراعي الأبعاد الجنسانية وتنهض فعلا بالقيادة النسائية على جميع المستويات.

٦٧ - ويعتبر قطاع الطاقة مسؤولا عن نحو ثلثي انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ كلها. كما أن اتخاذ إجراءات فعالة لإيجاد نظام طاقة منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على التكيف مع تغير المناخ له أهمية بالغة في تحقيق أهداف اتفاقية باريس وخطة عام ٢٠٣٠. فيجب إحراز تقدم في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة من أجل التصدي لتغير المناخ.

رابعا - استعراض الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨

٦٨ - يعتبر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنبر الأساسي لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، أجرى المنتدى، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أول استعراض عالمي للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، وللأهداف ٦ و ١١ و ١٢ و ١٥ كذلك، في إطار موضوع ”التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“.

٦٩ - واستُرشد في استعراض الهدف ٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بأمور منها:

(أ) الاستعراضات الوطنية الطوعية التي قدمتها ٤٧ حكومة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٧؛

(ب) الوثائق الختامية للمنتديات الإقليمية المعنية التنمية المستدامة؛

(ج) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2018/64)؛

(د) وثيقة الموجزات السياساتية المتعلقة بالتعجيل بتحقيق الهدف ٧ التي أعدت دعما للاستعراض الأول للهدف ٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨، والتي تتضمن الخطة العالمية المقترحة للإجراءات المعجلة المتعلقة بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، والتي قام بتجميعها الفريق الاستشاري التقني المعني بالهدف ٧ الذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين وأدمج فيها المساهمات المقدمة مما يزيد على ٥٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى؛

(هـ) الوثيقة الختامية للاجتماع العالمي بشأن الهدف ٧، الذي كان بمثابة اجتماع تحضيري لأصحاب المصلحة المتعددين على مستوى الخبراء دعما لاستعراض الهدف ٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والذي دعت إلى عقده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ووزارة الطاقة في حكومة تايلند وعُقد في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨؛

(و) التقرير المعنون ”تتبع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة: تقرير التقدم المحرز في مجال الطاقة لعام ٢٠١٨“، وهو تقرير مشترك صادر عن وكالة الطاقة الدولية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية؛

(ز) الوثائق الختامية للمحافل التي تجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الطاقة، بما في ذلك منتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١٨، ومنتدى الطاقة المستدامة للجميع، وأيام التنمية الأوروبية، وحلقة العمل التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الهدف ٧.

٧٠ - وقد دعا الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، إلى التعجيل على وجه السرعة بإحراز تقدم نحو تحقيق جميع الغايات، مؤكدا على أنه رغم إحراز تقدم في بعض الأهداف والغايات، فإن هذا التقدم لم يكن بالسرعة المطلوبة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وكان متفاوتا فيما بين البلدان والمناطق.

٧١ - وفي الإعلان الوزاري، لاحظ المشاركون مع القلق الحاجة إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف ٧، ودعوا الحكومات وجميع أصحاب المصلحة إلى زيادة الإجراءات وتوسيع نطاقها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة من أجل: إيلاء الأولوية لوسائل الطهي النظيف؛ وسد الفجوة في الحصول على الكهرباء عن طريق تسخير إمكانيات الحلول اللامركزية لتوفير الطاقة المتجددة؛ وتسريع وتيرة الانتقال نحو الطاقة المتجددة؛ وتسريع وتيرة التقدم في مجال كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية؛ وترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الكفؤة مع مراعاة الاحتياجات والظروف المحددة للبلدان النامية؛ والتوسع في بناء القدرات والبحث والتطوير؛ وتشجيع الابتكار والاستثمارات.

٧٢ - وأثناء استعراض الهدف ٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، شدد بعض أصحاب المصلحة على ضرورة تكثيف الجهود لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأشاروا، في جملة أمور، إلى ضرورة إجراء حوارات حكومية دولية منتظمة بشأن الطاقة كما أشاروا إلى أن الخطة العالمية المقترحة للإجراءات المعجلة من أجل تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، التي عرضها الفريق الاستشاري التقني المعني بالهدف ٧ الذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين، يمكن أن توفر إطار عمل مفيدا لإجراءات أصحاب المصلحة المتعددين للاستناد إليه في هذا الصدد.

خامسا - عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤: خطة العمل العالمية للعقد

٧٣ - في عام ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٢١٥/٦٧، الذي أعلنت به الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقدا لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وشددت على أهمية مسائل الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة. ودعت الجمعية العامة إلى الإسراع بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لخطة العمل العالمية للعقد، في عدد من قراراتها كان آخرها القرار ٢٢٤/٧٢.

٧٤ - وانطلاقا من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي للعقد أن يؤدي دورا هاما في حشد كل أصحاب المصلحة لتلبية الدعوة إلى اتخاذ إجراءات معجلة من أجل تحقيق الهدف ٧، على نحو ما أُعلن عنه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨.

٧٥ - ومن أجل ضمان مواءمة خطة العمل العالمية للعقد مع خطة عام ٢٠٣٠ مواءمة استراتيجية، بطرق منها الاستفادة من المساهمات التقنية، مثل الخطة العالمية المقترحة للإجراءات المعجلة المتعلقة بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة ونتائج استعراض الهدف ٧ الذي أُجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، تُعرض أدناه بمزيد من التفصيل الأهداف الاستراتيجية لخطة العمل العالمية للعقد، للاستفادة منها كإطار لإجراءات أصحاب المصلحة المتعددين:

(أ) النهوض بتنفيذ الهدف ٧:

'١' إيلاء حلول الطبخ النظيف أولوية سياسية قصوى، وتطبيق سياسات محددة وخطط مشتركة شاملة لعدة قطاعات واستثمارات عامة، مدعومة بشراكات جديدة لذوي المصلحة المتعددين من شأنها أن تغيّر قواعد العمل؛

'٢' سد الفجوة في توفير فرص الحصول على الكهرباء من خلال وضع خطط عمل مفصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والمستوى العالمي من أجل ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''، ودعم هذه الخطط بتوفير قيادة حازمة وسياسات وأنظمة محددة الهدف، وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتنفيذ إجراءات منطلقة من القاعدة إلى القمة، وزيادة الاستثمار في حلول الطاقة الكهربائية الشبكية والطاقة الكهربائية غير الشبكية، فالوصلات الشبكية العابرة للحدود، وحلول الطاقة المتجددة الشبكية، وخيارات الطاقة اللامركزية ستكون كلها مطلوبة للاستجابة الاحتياجات المتباينة بين البلدان والمناطق؛

'٣' تسريع وتيرة الانتقال نحو الطاقة المتجددة، لا سيما في قطاعات الاستخدام النهائي من قبيل النقل والبناء والصناعة، من أجل مكافحة تغير المناخ وتحقيق فوائد اقتصادية وصحية وبيئية هامة؛

'٤' تسخير الإمكانيات التي توفرها حلول الطاقة المتجددة اللامركزية، التي لها أهمية حاسمة في تعميم الحصول على الطاقة وتمكين الناس والشركات والمجتمعات المحلية؛

'٥' زيادة الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد، ودعم هذه الاستثمارات بسياسات محكمة التصميم وقائمة على الأدلة وبخطط عمل إقليمية ووطنية ومحلية؛

'٦' مضاعفة التمويل الموجه إلى تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، من المستوى السنوي الذي يبلغ حاليا ٥٠٠ بليون دولار إلى مستوى سنوي يتراوح ما بين ١ و ١,٢ تريليون دولار حتى عام ٢٠٣٠؛

'٧' التوسع في بناء القدرات والتعليم، باتباع نهج جديدة ومتعددة القطاعات، من أجل تنمية القدرات البشرية والمؤسسية والمهارات المطلوبة لدعم تعميم الحصول على الطاقة وإحداث تحول في قطاع الطاقة؛

'٨' تعزيز نظم الابتكار، بما في ذلك البحث والتطوير والنشر والتعميم في المجالات المتعلقة بتصميم نظم الطاقة وتشغيلها، لا سيما في قطاعات الاستخدام النهائي المتمثلة في النقل والصناعة والبناء؛

'٩' الاستثمار في نظم جمع البيانات وتحليلها من أجل بناء القدرات المؤسسية على المستوى الوطني وضمان الرصد الفعال لغايات الهدف ٧، بطرق منها، حسب الحاجة، وضع مؤشرات محسنة ذات صلة بالسياسات؛

(ب) تعزيز الترابطات بين الهدف ٧ وسائر أهداف التنمية المستدامة:

'١' تسخير الإمكانات التي تتيحها الترابطات الشاملة لعدة قطاعات من أجل تحقيق أقصى قدر من المنافع وأوجه التآزر من خلال الترويج للطاقة باعتبارها أداة تمكينية لجميع أهداف التنمية المستدامة: فينبغي إيلاء عناية خاصة للترابطات القائمة بين الطاقة والقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، والمساواة بين الجنسين، وفرص العمل، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، والصحة والتعليم، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والابتكار، والنقل، والتصنيع والسلام والأمن، واللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون حالات تشرد؛

'٢' يلزم اتباع نهج موحد من أجل تحقيق الهدف ٧ بالتزامن مع تحقيق أهداف اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ: فخفض انبعاثات الكربون في نظم الطاقة في العالم وبلوغ غايات الهدف ٧، بما فيها ضمان تعميم الحصول على الطاقة الحديثة بحلول عام ٢٠٣٠، أمران متآزران ويجب النهوض بهما في آن واحد؛

'٣' دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الإجراءات المتعلقة بالطاقة من أجل إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

'٤' تشجيع المدن المستدامة والمنخفضة الكربون التي تتمتع بنظم نقل عام موثوقة وميسورة التكلفة وبيئات مبنية فعالة من حيث الطاقة، والتي تلبي نسبة كبيرة من احتياجاتها من الطاقة من مصادر الطاقة النظيفة؛

(ج) تناول الأولويات الإقليمية:

'١' تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي من أجل تشجيع الابتكار وتيسير التمويل؛ ودعم وصلات الطاقة الكهربائية الشبكية الإقليمية العابرة للحدود من أجل تعزيز أمن الطاقة؛ وإحراز تقدم في تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وتبادل أفضل الممارسات التي تستجيب للاحتياجات الإقليمية المتعلقة بالهدف ٧ وترابطاته بأهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

'٢' إيلاء الأولوية لإنهاء الافتقار إلى الطاقة في أشد البلدان ضعفاً: فالاستثمارات (التي يقوم بها جميع أصحاب المصلحة) في مجال الطاقة المستدامة في تلك البلدان سيكون لها تأثير إيجابي كبير على تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة وستُظهر الروح الحقيقية المتمثلة في عدم ترك أي أحد خلف الركب – حيث إن أشد البلدان ضعفاً، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، وكذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق عناية خاصة، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تمر بحالات نزاعات أو ما بعد انتهاء النزاع؛

(د) تسريع التحول نحو مستقبل للطاقة مستدام وشامل للجميع ومنصف:

'١' تشجيع الاستثمارات التحويلية الموجهة نحو تطوير نظم مستدامة وشاملة للجميع ومنصفة في مجال الطاقة، بطرق منها تعزيز نظم الطاقة بوصلات للطاقة الكهربائية

الشـــبكية عابرة للحدود، وإدماج حلول الطاقة المتجددة اللامركزية إدماجا كاملا في تخطيط الطاقة، مع الإقرار بأن الانتقال في مجال الطاقة ســيتخذ مســارات مختلفة في مناطق العالم المختلفة: ويقتضي تشجيع هذا التحول اتخاذ الجهات الفاعلة لإجراءات عديدة ومتعددة الأوجه، بما في ذلك اتباع نهج متضافر ومتعدد الأطراف يمهد السبيل لإحراز تقدم في تعميم الحصول على الطاقة باستخدام حلول لامركزية، مع إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق باريس في الوقت ذاته؛

'٢' إحداث تحول في السلوك البشري من أنماط العيش الكثيفة الاستخدام للطاقة إلى أنماط أكثر اســتدامة، وتشــجيع التغييرات التكنولوجية والمؤســســية التي تؤدي إلى توفير ما يكفي من الغذاء والمياه النظيفة والتعليم الجيد، والحد من الفقر وعدم المســاواة بين الجنسين، إلى جانب خفض تلوث الهواء وانبعاثات غازات الدفيئة؛

'٣' تعزيز عمليات صــنع القرار بدعم تحســينات في عمليات جمع البيانات والمؤشــرات وجهود الرصــد في مجال الطاقة، والقيام، حســب الحاجة، باعتماد مجموعة أوســع من المؤشرات الاستشرافية المتعلقة بدور الطاقة في التنمية المستدامة، بما في ذلك مؤشرات الترابطات (على ســبيل المثال، المؤشــرات التي تربط الطاقة بالصــحة والطاقة بفرص العمل)؛

'٤' تسخير نفوذ جميع أصحاب المصلحة في تشجيع التغيير من خلال أنشطة الدعوة وبناء القدرات والتعبئة والعمل التعاوني، بما في ذلك مؤســســات الأعمال والمجتمع المدني والنساء والشباب.

'٥' الاستفادة من المبادرات الحالية، مثل ''خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء''، لتشجيع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والممارسات المستدامة ذات الصلة في جميع مرافق الأمم المتحدة وعملياتها، من خلال وضع غايات وجداول تنفيذ زمنية عملية.

٧٦ - وســتتطلب ترجمة هذه الأهداف الاســتراتيجية إلى إجراءات زيادة التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ خطط عمل وشراكات محددة واستراتيجية وجريئة ومحددة زمنيا، وذلك بطرق منها تيســير جهود الأمانة العامة، بما فيها اللجان الإقليمية، بالتنســيق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمنظمات الدولية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات الأعمال، والمجتمع المدني، وأصــحاب المصــلحة الآخرين. وينبغي لشــبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة أن تزيد الاتســاق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأن تزيد كذلك من تعاونها مع أصحاب المصلحة المتعددين. وينبغي مواصــلة تعزيز الدعم المقدم إلى الفريق الاســتشــاري التقني لأصــحاب المصــلحة المتعددين المعني بالهدف ٧ وتوظيف عمله في دعم هذه الجهود. ويمكن أن يكون اســتعراض منتصــف المدة لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المســتدامة للجميع للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي ســيُجرى في عام ٢٠١٩، منبرا مفيدا لتسليط الضوء على التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٧. وتدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمين العام في تنسيق أنشطة العقد، وتيسر عمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، بصفتها أمانة الشــبكة، وتدعو إلى عقد اجتماعات الفريق الاســتشــاري التقني لأصــحاب المصــلحة المتعددين المعني بالهدف ٧.

سادسا – خاتمة

٧٧ – من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، يتعين على جميع أصحاب المصلحة تكثيف عملهم وتوسيع نطاقه. وتتيح فرصا هامة تلك المناسبات البارزة التي ستُعقد مستقبلا، من قبيل المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠١٩ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والسبعين، ودورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر قمة تغير المناخ التي سيعقدها الأمين العام في عام ٢٠١٩. وينبغي توظيف عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ في تيسير التنفيذ السريع للأهداف الاستراتيجية الوارد وصفها في هذا التقرير. ويمكن أن تعمل هذه الإجراءات على بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، والوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.